



ترجمات RCD

# المصارف المركزية لا يمكنها إيقاف الحروب

تأليف  
ألكزاندر سولتر

ترجمة  
علي الحارس



تنويه  
ان كل الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي كاتبها

## نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسيّة والثقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السّلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها. ويمثل المركز فضاءً حراً يتّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهر. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة أكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتائج العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتائج العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلة علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

ترجمات RCD

# المصارف المركزية لا يمكنها إيقاف الحروب

تأليف  
ألكزاندر سولتر

أستاذ مشارك في علم الاقتصاد، جامعة تكساس التقنية

المعهد الأمريكي للأبحاث الاقتصادية (AIER)

5 آذار/مارس 2026

**Central Banks Can't Stop Wars**

**By: Alexander W. Salter**

**American Institute for Economic Research (AIER)**

**March 5, 2026**

ترجمة  
علي الحارس

كلما اندلع نزاع في الشرق الأوسط وقفزت أسعار النفط، طُرح السؤال القلق نفسه: هل ستستجيب المصارف المركزية بتشديد قيودها؟

وهذه الخشية مفهومة، لأنّ العوائل تكره التضخّم، وصنّاع السياسات يضطلعون بمهمّة المحافظة على استقرار الأسعار؛ ولكن عندما يكون التضخّم مدفوعًا بتأثير أزمات جيوسياسية، كالحرب في إيران أو اضطراب خطوط الشحن العالمية، فإنّ مصدره في هذه الحالة ليس (إفراطًا في الطلب)، بل (صدمة في العرض)، وهنا تقف السياسة النقدية عاجزة أمام هذا النوع من الاضطراب. فاقتصاد الدولة يهزل عندما يحدث نقص شديد في المعروض النفطي، أو زيادة حادّة في تكاليف النقل؛ وحينما ترتفع تكاليف استخراج الطاقة ونقلها، لا يمكن لأيّ قرار يخصّ سعر الفائدة، في واشنطن أو لندن أو فرانكفورت، أن ينتج المزيد من النفط من الخليج أو يعيد فتح طريق تجاري مغلق.

تواجه المصارف المركزية، في أمثال هذه الحالات، خيارًا صعبًا، ولكنه حاسم؛ فإما أن تشدّد السياسة النقدية في محاولةٍ منها لإيقاف التضخّم بإضعاف الطلب، وإبطاء التوظيف، وكبح الاستثمار، وتهدئة الحركة الإجمالية لإنفاق الدولار؛ وإما أن تسمح بارتفاع مؤقت في الأسعار من أجل امتصاص جزء من الصدمة وعدم المساس، في الوقت نفسه، بالبنية الإجمالية للاقتصاد.

إنّ "ضرورة التصرف" هذه بشأن ارتفاع الأسعار في جانب العرض هي غريزة قوية، ولكنّ تقييد الشروط النقدية لمحاربة صدمة في جانب العرض تنطوي على خطر يزيد الطين بلّة، لأنّ إبطاء النموّ النقدي ووضع أهداف لسعر الفائدة لا يحلّ مشكلة الندرة الأصلية، بل إنّ كلّ ما يفعله هو إعادة توزيع العبء، ليقع على كاهل العامل غالبًا.

عندما تزداد أسعار الطاقة بسبب الحرب، تدفع العوائل المزيد من تكاليف الوقود، وتواجه الأعمال تكاليف أعلى، وهو ألم لا بدّ من تحمّله؛ ولكن إذا استجابت المصارف المركزية بقوة من خلال تقييد السياسة النقدية، فإنّها تخاطر حينها بتحويل صدمة خارجية في مجال العرض إلى انهيار محليّ في جانب الطلب؛ إذ ترتفع معدّلات البطالة، ويتوقّف الاستثمار، ويتعثّر نموّ الأجور. وإذا نظرنا بعين الأغلبية الغالبة من العاملين، فإنّ امتلاك وظيفة في ظلّ ارتفاع في الأسعار مقداره (٤٪) أفضل من البطالة في ظلّ ارتفاع مقداره (٢٪).

وهناك تقليد قديم في علم الاقتصاد الكليّ يميّز بين (التضخّم الناتج عن الطلب) و(التضخّم الناتج عن العرض)؛ فعندما ينشأ التضخّم عن الإفراط في الطلب (إنفاق مفرط للحصول على سلع نادرة)، فلا

بأس في تدخّل المصارف المركزية حينها، لأنّ تقييد السياسة النقدية يمكنه أن يهدّي اّحتياج الطلب دون التسبّب بضرر اقتصادي على المدى البعيد. ولكنّ الصدمة النفطية الناشئة عن الحرب تختلف عن ما ذكرناه؛ فهي تضعف إنتاجية الاقتصاد، وإذا حاولت المصارف المركزية قلب هذا الواقع بتقييد السياسة النقدية فإنّها قد تتسبّب بنتيجة أفدح، وهي: انخفاض الناتج وازدياد البطالة، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار أصلاً.

إنّ الإستراتيجية الأقلّ ضرراً في أمثال هذه الظروف تتمثّل غالباً في "تفحصّ" الحافز الأصلي الذي أدّى إلى التضخّم، وذلك بشريطة ثبات التوقّعات التضخّمية، أي: التسامح مع ارتفاع مؤقت في معدّل التضخّم الرئيسي مع التأكيد على الطبيعة الخارجية والمؤقتة للصدمة.

وللتواصل العمومي أهمّيته في هذه الحالة؛ إذ يجب أن تعلن المصارف المركزية، وبصراحة، عن أنّ ارتفاع الأسعار هو نتيجة لأحداث جيوسياسية تقع خارج سيطرتها، فهي لا تستطيع التنقيب عن النفط ولا إنهاء الحرب، وكلّ ما بيدها هو أن تضمن استمرار استقرار المنظومة المالية وأن لا تنتقل حالة الهلع إلى أسواق الائتمان. وهذا الدور (أي: حماية جانب الطلب) هو الذي تؤدّيه السلطات المالية على النحو الأكثر تأثيراً خلال الأزمات الجيوسياسية، إذ يمكنها توفير السيولة للحيلولة دون حدوث إجهاد مالي بسبب ضخامة الصدمة، وذلك إذا كان هذا التصرف ضرورياً على ضوء مؤشّرات الإجهاد المالي؛ ويمكنها أيضاً طمأنة الأسواق بأنّ المصارف وأسواق الرساميل ستعمل بسلاسة من خلال ضمان السيولة الكافية؛ وكذلك يمكنها الحيلولة دون انهيار أوسع في مجالي الاستثمار والتوظيف بواسطة (عمليات الشراء القياسية في السوق المفتوحة).

وبعبارة أخرى: يجب على المصارف المركزية أن تركز على الوقاية من التأثيرات الثانوية في جانب الطلب؛ فالخطر لا يأتي من القفزة الأولى في الأسعار، بل من حدوث انكماش ذاتي التعزيز بسبب خشية المستثمرين، أو تشديد شروط الإقراض، أو انهيار الثقة.

وقد ينبري أحد المنتقدين للقول بأنّ التسامح مع ارتفاع التضخم (وإن كان بشكل مؤقت) ينطوي على خطر زعزعة التوقّعات؛ ولا شكّ في صواب هذا الانتقاد، إلّا إنّ المصدّاقية لا تنبني على الاستجابة الآلية لكّل ارتفاع في الأسعار، بل على التعامل المناسب مع مصدر التضخّم؛ وإذا فهم الناس أنّ المصارف المركزية تميّز الصدمات في جانب العرض عن شبيهاتها في جانب الطلب، فعندها يمكن المحافظة على المصدّاقية.

وإنَّ أسوأ ما قد تتمخّض عنه المصارف المركزية في هذه الحالة أن ترتكب خطأً سياسائيًا بسبب نفاد صبرها، فتلجأ إلى التشدّد الصارم ردًّا على تضخّم تسبّبت به الحرب، وإلى تعميق التباطؤ الاقتصادي، لتكتشف بعد شهور أنّ الضغوط الأصلية التي رفعت الأسعار تتلاشى من تلقاء نفسها.

إنّ الحروب تفقر المجتمعات، ولا شكّ في أنّ الدمار والاضطرابات تضرّ بالأعمال؛ ولكنّ السياسة النقدية المتّبعة لن تقدّم حلولاً ناجعةً إلا إذا تفادت وصول الإصلاحات إلى تكاليف باهظة. وإذا تجاوزت الأحداث العامّة نطاق إمكانيات السياسة النقدية، فإنّ (عدم التصرّف) هو أقلّ الخيارات سوءًا.





[www.alrafidaincenter.com](http://www.alrafidaincenter.com)



009647826222246



[alrafidaincent](https://twitter.com/alrafidaincent)



[alrafidaincenter.com](https://www.facebook.com/alrafidaincenter.com)



[alrafidaincent](https://www.telegram.com/alrafidaincent)



ص . ب . 252



[info@alrafidaincenter.com](mailto:info@alrafidaincenter.com)



مركز الرافدين للحوار RCD



العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان  
العراق - بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية